North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 09-21
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 **معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69** **ISI 2025: 0.906**

The Youth Field in Tunisia Before and After the Revolution: A Sociological Reading of Structural Transformations and Official Programs

Sameh Mhamdi *
ESICMED laboratory, Department of History, Faculty of Letters, Arts and Humanities of Manouba, University of Manouba, Tunisia

المجال الشبابي في تونس قبل الثورة وبعدها: قراءة سوسيولوجية للتحولات الهيكلية والبرامج الرسمية

د. سماح المحمدي *
مخبر النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية في المتوسط، قسم التاريخ، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة منوبة، تونس

*Corresponding author: sameh_esboui@yahoo.fr

Received: November 04, 2025	Accepted: January 01, 2026	Published: January 07, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
This research analyzes the transformations of the youth field in Tunisia before and after the revolution from a critical sociological perspective, by examining the nature of state intervention and forms of youth participation. It shows that before 2011, the youth field was governed by a logic of control and containment, with limited participation and empowerment. After the revolution, this field experienced a relative opening, reflected in the expansion of associative activities and the emergence of the digital space, without constituting a complete break with the previous model. The study concludes that the youth field remains in an incomplete transitional phase, oscillating between reformist discourse and the persistence of structural constraints, which calls for a rethinking of more inclusive and sustainable approaches.

Keywords: Youth field, youth, youth participation, empowerment, official programs.

الملخص
يحلّل هذا البحث تحوّلات المجال الشبابي في تونس قبل الثورة وبعدها من منظور سوسيولوجي نقدي، من خلال تتبّع طبيعة تدخل الدولة وأشكال مشاركة الشباب. ويبيّن أنّ المجال الشبابي قبل 2011 كان محكومًا بمنطق الضبط والاحتواء، مع محدودية المشاركة والتمكين. أمّا بعد الثورة، فقد عرف هذا المجال انفتاحا نسبيًا تجلّى في توسّع العمل الجمعياتي وبروز الفضاء الرقمي، دون أن يرقى إلى قطيعة كاملة مع النموذج السابق. ويخلص البحث إلى أنّ المجال الشبابي يعيش مرحلة انتقال غير مكتملة، تتأرجح بين خطاب إصلاحي واستمرار اختلالات بنيوية، بما يستدعي إعادة التفكير في مقاربات أكثر شمولية واستدامة.

الكلمات المفتاحية: المجال الشبابي، الشباب، المشاركة الشبابية، التمكين، البرامج الرسمية.

المقدمة

شهد المجتمع التونسي خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية وسياسية عميقة أثرت في مختلف المجالات، ومن بينها المجال الشبابي، بوصفه فضاء اجتماعيا يتقاطع فيه الفعل السياسي والممارسة الثقافية وانماط التنشئة الاجتماعية. ويعد هذا المجال بنية ديناميكية، متغيرة وغير ثابتة، تتأثر بالسياقات الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية التي تنتجها وتعيد تشكيلها باستمرار.

كان حضور الشباب قبل الثورة في الفضاء العام يتم ضمن أطر مؤسساتية وقانونية محددة، تطرح أسئلة حول طبيعة مشاركتهم وحدود الفعل الاجتماعي المتاح لهم وأنماط التمثلات التي صاغت علاقتهم بالدولة وبالمجتمع. اما المرحلة اللاحقة للثورة فقد مثلت سياقا تاريخيا جديدا افرز تحولات على مستوى الخطاب والممارسات، وأشكال التنظيم.

يندرج هذا البحث ضمن التساؤلات السوسيولوجية التي تهتم بتحليل العلاقة بين التحولات المجتمعية التي تهتم بتحليل العلاقة بين التحولات المجتمعية الكبرى وبنية الفاعلين الاجتماعيين وفي مقدمتهم فئة الشباب. فبالنظر الى التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها تونس قبل الثورة وبعدها، تبرز الحاجة الى مساءلة الكيفية التي تم من خلالها إعادة تشكيل المجال الشبابي، سواء على مستوى البنى المؤسسية أو أنماط المشاركة.

وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية حول الأسئلة التالية: ماهي خصائص المجال الشبابي في تونس قبل الثورة؟ وماهي طبيعة التحولات التي عرفها هذا المجال بعد الثورة وإلى أي مدى يمكن الحديث عن استمرارية أو قطيعة في أنماط حضور الشباب داخل الفضاء العام.

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- يفترض أن تتأثر ديناميكيات المجال الشبابي بعوامل متعددة، من بينها السياسات العمومية، والتحولات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي.
- قد تكون التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها تونس قد صاحبتها إعادة تنظيم في المجال الشبابي على مستوى الأطر والمؤسسات.
- اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف السياسات الشبابية في إطارها السياسي والتاريخي.

كما يستأنس البحث بالمقاربة السوسيولوجية التي تربط بين الفاعل والبنية وتستند الدراسة إلى تحليل الوثائق الرسمية والسياسات الشبابية قبل الثورة وبعدها ومراجعة الأدبيات السوسيولوجية ذات الصلة بمجال الشباب والتحولات السياسية.

الإطار النظري

يرتكز هذا البحث على إطار نظري مركّب يجمع بين عدد من المقاربات السوسيولوجية والسياسية، بما يسمح بفهم التحولات التي عرفتها السياسات الشبابية في تونس قبل الثورة وبعدها. وتنطلق الدراسة من نظرية المجال العمومي كما بلورها يورغن هابرماس، التي تتيح تحليل بروز الشباب كفاعل إجتماعي داخل الفضاء العمومي بعد سنة 2011، خاصة من خلال الحركات الاحتجاجية، والعمل الجمعياتي، واستعمال الوسائط الرقمية، بما أسهم في إعادة تشكيل فضاءات التواصل والمداولة حول الشأن العام. ويسمح هذا التصور بفهم ما يمكن تسميته بـ المجال العمومي الشبابي، أي ذلك الفضاء الذي يتقاطع فيه الفعل الاحتجاجي وصناعة الرأي العام.

كما يستند البحث إلى نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر، لفهم الدوافع الذاتية والمعاني التي يمنحها الشباب لأفعالهم الاجتماعية والسياسية، سواء داخل الأطر المؤسساتية أو خارجها. وتُسهم هذه المقاربة في تحليل التحول من أفعال خاضعة لمنطق التأطير والضبط قبل الثورة، إلى أفعال أكثر استقلالية تقوم على الاختيار والمبادرة الفردية والجماعية بعد الثورة.

ويعتمد البحث كذلك على مقاربة التمكين كما صاغها أمارتيا سن، والتي تركز على توسيع قدرات الأفراد وإتاحة الفرص الفعلية. وتُستخدم هذه المقاربة لتقييم برامج وزارة الشباب والرياضة، خاصة تلك المتعلقة

بالريادة والمواطنة والمشاركة، من حيث قدرتها على تحويل الشباب من فئة متلقية للسياسات إلى فاعل قادر على المبادرة وصناعة الخيارات.
ومن جهة أخرى، تُوظَّف مقاربة الحوكمة في تحليل السياسات العمومية، لفهم طبيعة تدخل الدولة بعد الثورة في ظل تعدد الفاعلين، وازدياد أدوار المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والهياكل المحلية. وتسمح هذه المقاربة بتفكيك حدود نجاعة السياسات الشبابية، ومواطن الخلل في التنسيق بين مختلف المتدخلين في قطاع الشباب.
كما يستأنس البحث بمفاهيم الإقصاء الاجتماعي ورأس المال لدى بيير بورديو، لتحليل التفاوتات الجهوية والاجتماعية التي تعمّقت بعد الثورة، والتي انعكست على فرص الشباب في الاندماج والمشاركة. وتساعد هذه المقاربة على فهم الفوارق بين شباب المركز والهامش من حيث النفاذ إلى الموارد، والاعتراف الرمزي، والتموقع داخل المجال العمومي.
وبذلك، يعتمد هذا البحث مقاربة تكاملية تسمح بقراءة متعددة الأبعاد للتحولات التي عرفها قطاع الشباب في تونس بعد الثورة، من خلال الربط بين الفعل الشبابي، والسياسات العمومية، والسياقات الاجتماعية والجهوية، بما يوفّر أساسًا نظريًا متينًا لتحليل إشكالية البحث ومناقشة نتائجه.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي النقدي، من خلال تحليل السياسات العمومية الموجّهة للشباب، والوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الشباب والرياضة، إلى جانب الأدبيات السوسيولوجية ذات الصلة. ويُركّز البحث على تفكيك الخطابات والمقاربات المعتمدة في صياغة السياسات الشبابية قبل الثورة وبعدها، مع ربطها بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والجهوية. غير أنّ هذا التمشي المنهجي لا يخلو من حدود، أبرزها غياب المعطيات الميدانية المباشرة، مثل المقابلات مع الشباب أو الفاعلين المؤسساتيين، وهو ما يجعل حضور الشباب في هذا البحث حضورًا تحليليًا أكثر منه تشاركيًا. ومع ذلك، يتيح هذا المنهج فهم التحولات البنيوية للسياسات الشبابية، ويمثّل منطلقًا لدراسات لاحقة أكثر ميدانية وتفاعلية..

المجال الشبابي في تونس قبل الثورة

قبل الولوج إلى خصائص المجال الشبابي قبل الثورة وجب التعرض إلى بعض المفاهيم الرئيسية ضمن البحث كمفهوم الشباب الذي يعني كما جاء في لسان العرب لإبن منظور، "الفتوة والفتاء بمعنى الحيوية والقوى الدينامية، وكلمة شب من شبيب وأن الشباب هو الفتاء والحداثة، وشباب الشيء أوله، وتجمع على شباب وشبان وشواب"[1]

أما اصطلاحًا فإن مفهوم لفظ الشباب كما عرفه محمد سيد فهمي هو "فترة العمر التي تقع بين الخامسة عشر وسن الثلاثين، حيث أن هذه الفترة تتسم بكثير من الخصائص كالقابلية للنمو والتعليم والقدرة على الإنتاج والابتكار والرغبة في إحداث التغيير والتطوير في المجتمع"[2]

أما المجال الشبابي فيشير إلى الفضاءات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتحرك فيها الشباب، والتي تتيح لهم المشاركة، التعبير، والمبادرة الفردية والجماعية. ويشمل هذا المجال المؤسسات الرسمية مثل وزارة الشباب والرياضة ودور الشباب والنوادي، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات.

ظهرت رهانات محددة ضمن وزارة الشباب، وسمت التحولات ضمن السياسات الشبابية لتخلق اتجاهات وأطر وعلاقات جديدة لا سيما ضمن التوجه العالمي الذي ألقى بضلاله على المستوى الوطني. فبرز مفهوم الترفيه كرهان جوهري من خلال ربطه كقيمة رئيسية إلى جانب الشباب. حيث "تشير الإحصائيات

1 إبن منظور، لسان العرب، بيروت، دراسات العرب، بيروت دراسات العربي. د.ت. ص 257
2 محمد سيد فهمي وأمل محمد سلامة، إدارة الأزمة مع الشباب. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2021، ص130.

في هذا المضمار أن الشاب في بلادنا يميل إلى المقاهي والفضائيات فنجدها في المرتبة الأولى ضمن وسائله الترفيهية والتثقيفية ولا يمارس مثلا الرياضة إلا بنسب ضعيفة ناهزت 20 بالمائة فقط وذلك استنادا إلى نتائج الاستشارة الشبابية الأخيرة ونتائج دراسة ميدانية أخرى أجريت سنة 1998 وشملت الشباب الجامعي كانت قد خلصت بدورها إلى نفس النتائج واثبتت أن نسبة إقبال الطلبة على الأنشطة الثقافية والرياضية لا تتجاوز ال 20 بالمائة من المستجوبين"[3].

أعدت الوزارة في هذا التوجه خطة وطنيّة للترفيه لسنة 2001. استهدفت الشباب من مختلف الشرائح الاجتماعية لتضع في أولوياتها غرس عادات ثقافية جديدة في إطار التحكم في تنظيم الوقت الحر. وقد أوكل بتنفيذ الخطة إلى المجلس الأعلى للترفيه والمرصد الوطني للشباب. والمتأمل في السياسات الشبابية يلاحظ أن الشباب والترفيه كانا طيلة ثلاث سنوات، أي في الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2003 من أبرز مكونات السياسات العمومية التونسية.

اعتمدت الخطة الترفيهية الوطنية على مرتكزات علمية تدرس الواقع الثقافي الشبابي ومتطلبات الرهان الثقافي الجديد. حيث تم إنجاز تقرير متعلق بالشباب غطى الفترة ما بين شهر جويلية 2001 وشهر جوان 2002. فأعدت الدولة خطة وطنية وفرت لها الوزارة الهياكل الأساسية ضمنها. وقد تمثلت في المرصد الوطني للشباب مدعما بموارده البشرية والهيكلية، كما قامت الخطة على تأهيل مؤسسات الشباب ومراكز الاصطياف والتخييم لتتلاءم مع المرحلة ودعمت البرامج الجمعياتية التي تنهض بالأنشطة الشبابية.

وفي سياق هذه التحولات تم إعادة هيكلة وزارة الشباب والرياضة. فأصبحت وزارة الشباب والثقافة والترفيه سنة 2004. حيث انعقدت عديد الندوات التي اهتمت بالسلوك الترفيهي لدى الشباب ورصد الظواهر الجديدة ومتابعة اهتماماته. نذكر منها: الندوة الوطنية حول الممارسات الثقافية والترفيهية لدى الشباب سنة 2004، بغاية دراسة واقع الترفيه.

تمت هيكلة وزارة الشباب لكي تتلاءم مع الوضع الجديد في ألحاقها بوزارة الثقافة لتصبح "وزارة الثقافة والشباب والترفيه". حيث تم تركيز الهيكلة الجديدة بانتقال الإدارة العامة للشباب والمرصد الوطني للشباب إلى وزارة الثقافة. كما تمّ تحويل الشباك الموحّد إلى مرصد وطني للشباب. وتتمثل مهامه في رصد الظواهر الشبابية وتشخيصها ودراسة واقع الحياة الشبابية وآفاقها.

في إطار تتبع حاجيات فئة الشباب، قامت الوزارة بإنجاز سبر للآراء حول الشباب والترفيه. فركزت فريق بحث في المرصد لدراسة القيم الجديدة لدى الشباب. كما برمجت الإدارة العامة للشباب حصص تكوين خاص للمنشطين للمساعدة على إعداد قواعد معطيات جهوية حول مشاغل الشباب.

برز الترفيه مقترنا بالشباب ضمن السياسات التي ميزت تلك الفترة من خلال محاولة التأقلم الهيكلي لتتماشى مع الرهانات الجديدة. فصاغت الوزارة "خطة وطنية للترفيه"، تهدف إلى نشر ثقافة الترفيه في المجتمع التونسي ودعم برامج الشراكة بين الهياكل المعنية الوزارية الجمعياتية، واستغلال الفضاءات الترفيهية ومسالك الترفيه وإعداد خارطة وطنية للترفيه لتتوافق مع الأهداف الجديدة. ذلك أن الحاجة لهذه الإجراءات ضمن هذا المستوى تمثلت في انفراط عقد الثقافة الشبابية وخروجها عن السيطرة الرسمية لتستعيد الحكومة بهذا الإجراء دورها في التنشئة الثقافية وهندسة المجال الاجتماعي. "لقد تميزت السنة الأولى للهيكلة الجديدة لوزارة الثقافة والشباب والترفيه بالعمل في عديد المحاور من أهمها:

- تركيز الهيكلة بإصدار الأوامر المنظمة لانتقال الإدارة العامة للشباب والمرصد الوطني للشباب إلى وزارة الثقافة كما تمّ تنفيذ قرار سيادة الرئيس بتحويل الشباك الموحّد إلى مرصد وطني للشباب.
- إجراء تقييم شامل لواقع الشباب والترفيه واستشراف آفاق الهيكلة حتى تتحقق منها الإضافة المرجوة في مستوى تطوير أنماط حضور الثقافة في الحياة الشبابية والأنشطة الترفيهية وإحكام

[3] منى اليحياوي، كيف تبدو علاقة الشاب التونسي بالمجال الثقافي والترفيهي.. وماذا يقول بشأن التحديات التي تواجهه في هذا المجال؟ تزامنا مع الحوار المفتوح مع الشباب، مقال نشر بجريدة الصباح بتاريخ 09-04-2008.

استغلال الفضاءات الشبابية والثقافية، التي تمثّل حاليا 500 مؤسسة بين قارة ومتنقلة، وهي شبكة ضخمة تقتضي الاستثمار الجيّد للطاقات والإمكانيات.

- مواصلة تنفيذ البرامج العادية للشباب واستحداث برامج جديدة هدفها إثراء منظومة التنشيط الشبابي والترفيه وتوسيع مجالاتها لتشمل بالخصوص:
- رصد الظواهر الشبابية وتشخيصها ودراسة واقع الحياة الشبابية وآفاقها. حيث تمّ إنجاز سبر آراء حول الشباب والترفيه، وتركيز فريق بحث في المرصد لدراسة القيم الجديدة لدى الشباب. كما تقوم الإدارة العامة للشباب بتكوين خاص للمنشطين في هذا المجال ليقوموا بإعداد قواعد معطيات جهوية حول مشاغل الشباب.
- مواصلة الخطة الوطنية لتطوير المؤسسات الشبابية التي شملت مرحلتها الأولى 86 مؤسسة وإثراء تجربة نوادي الإعلام والتنمية لتشمل تنظيم حلقات تكوينية للباعثين الشبان الجدد وبرامج خصوصية للتعريف بآليات التشغيل والتكوين.
- استحداث برامج نموذجية تهدف إلى مواكبة النمو السريع للحياة الشبابية، حيث بلغ عددها أكثر من 30 برنامجا أنجزت من طرف هياكل الوزارة في نطاق 25 اتفاقية شراكة مع المنظمات والجمعيّات وقد تمّ تمويلها في إطار برنامج التدخلات في مجال الترفيه لفائدة الجماعات المحلية والمنظمات والجمعيات.
- وعلى هذا الأساس يبدو قطاع الشباب والترفيه مؤهلا لمزيد الارتقاء من خلال تطوير الاعتمادات المرصودة له ودعمه بالموارد البشرية الكافية بما يجعل آفاقه واعدة. وتتمثل أهم التصورات المستقبلية للنهوض بهذا القطاع في:
  - إرساء آلية ناجعة للتكوين المستمر.
  - استكمال الخطة الوطنية لتطوير المؤسسات الشبابية والتفكير في إحداث خطة وطنية لتأهيل مراكز الإقامة والاصطياف.
  - الشروع في تنفيذ الخطة الوطنية للترفيه التي تهدف إلى مزيد نشر ثقافة الترفيه في المجتمع وإحكام استغلال الفضاءات الترفيهية ومسالك الترفيه وإعداد خارطة وطنية للترفيه تحصر الإمكانيات والصعوبات وكذلك دعم برامج الشراكة بين الهياكل المتدخلة.
  - تطوير هياكل البحث والتصور وإنجاز الدراسة الإستراتيجية التي تمت برمجتها في السنة المنقضية مع العناية بالمنشطين رسكلة وتكوينا وإحاطة"[4].

وضعت الوزارة خطة عمل "تقوم على عناصر ثلاثة هي: الشباب كفئة اجتماعية وثقافية مستهدفة والثقافة كمضمون حضاري لبناء الشخصية والتماسك الاجتماعي والترفيه كمحمل عصري لتحقيق التنشئة المتوازنة.

(...) وضع خطة وطنيّة للترفيه بالتنسيق بين جميع الأطراف المعنية تستهدف الشباب من مختلف الشرائح الاجتماعية... تحكم تنظيم الوقت الحرّ واستغلال الفضاءات الموجودة وتعمل على تطوير الأنشطة الترفيهية بما يتلاءم مع حاجيات كل الأصناف والأعمال وتتوفق إلى الجمع بين الإفادة والإمتاع.....

(...) تفعيل دور الهياكل التي تشرف على الدراسة الخاصة بواقع الترفيه وآفاقه وهي المجلس الأعلى للترفيه وفرق عمل وزارية مشتركة ولجان تفكير خاصّة في مستوى الوزارة وفريق بحث بالاشتراك مع المرصد الوطني للشباب كما سعت الوزارة إلى تخصيص اعتماد بـ 500 ألف دينار لانطلاق إنجاز برنامج التدخلات في مجال الترفيه يخصص لدعم جهود وأنشطة الجماعات المحلية والمنظمات والجمعيات باعتبار صلتها المباشرة بمشاغل المواطن في إقامة المشاريع الترفيهية والتعهّد بالفضاءات الموجودة وتطوير البنية الأساسية وتكثيف الأنشطة الترفيهية هذا بالإضافة إلى ما تقترحه الوزارة من تخصيص اعتماد بـ 150 ألف دينار لمواصلة الدراسة الخاصة بواقع وآفاق الترفيه بتونس والتي تهدف أساسا إلى حصر وتقييم إمكانية الاستثمار في ميدان الترفيه والبحث عن حلول عملية لتمويل الترفيه على مستوى الاستهلاك ومستوى إنجاز المشاريع واستغلالها بالإضافة إلى اقتراح برنامج عملي للتعريف بإمكانات

[4] مداولات مجلس النواب، 18 ديسمبر 2003، عدد 12، ص 456

الترفيه بتونس واقتراح مشاريع نموذجية في مجال الترفيه تستجيب للحاجيات مع الإشارة وان الوزارة تؤكد على ضرورة التعويل على الكفاءات التونسية لبلورة التصورات والبرامج الوطنية في مجال الترفيه من خبراء بالجامعة التونسية ومن نسيج المجتمع المدني ومن مختلف الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية"[5].
بدا ربط قطاعات الثقافة والشباب والترفيه، ضمن الرؤية الشبابية الجديدة سعيا إلى إقامة تكامل هيكلي يجمع بينها كقطاعات إستراتيجية. فقد كان الترفيه تابعا لوزارة السياحة والترفيه والصناعات التقليدية إلى حدود سنة 2001. حيث تم إنجاز تقريرمتعلق بالشباب غطى الفترة ما بين شهر جويلية 2001 وشهر جوان 2002 ثم ألحق سنة 2002 رسميا بالثقافة ليقترن بالشباب ضمن إستراتيجية حكومية.
"لأن الثقافة والشباب والترفيه هي مجالات ثلاثة لهدف أساسي واحد، يتمثل في مواصلة النهوض بكافة أفراد المجتمع عبر تنشئة حضارية سليمة (...) تتأصّل في جذور هويتنا الوطنية وتتفتح على مستجدّات العصر مستوعبة لتطوّراته المتسارعة، وإن هذا الانصهار بين هذه القطاعات الثلاث يكسبها نظرة شمولية ويقحمها آفاقا جديدة فتتعّدد وظائفها وتتمكن من آليات جديدة تحقق بها الأهداف الإستراتيجية (...) فالثقافة استهدفت الشباب والترفيه كان عنصرا رئيسيا في معادلة كل التظاهرات الثقافية والشبابية (...) بربط هذه القطاعات قد جسّم المقاربة الحكيمة لمفهوم تأصيل الكيان التونسي المتوازن بين الأصالة والتفتح"[6].
بدت الإستراتيجية الترفيهية الشبابية، معززة للأهداف الكبرى ضمن السياسة الثقافية التونسية. حيث جمعت بين تأصيل الهوية التونسية من خلال تقديم مادة ثقافية ذات نكهة تونسية. وفي ذلك محاولة لضبط عولمة الأذواق والثقافات، وتعزيز الثقافة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك تستهدف الانفتاح والتسامح تجاه الثقافات والحضارات الأخرى، بالتعريف بها وبرمجتها ضمن العروض الرسمية.
"إن بعض السياسات الشبابية في الغرب وفي أمريكا تهتم اليوم بمسألة "تصريف الضغوطات"، كسبيل لحل عدد من المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب ولمواجهة ظواهر العنف والسلوك غير السوي لهذه الفئات داخل المناطق الحضرية على وجه الخصوص"[7]. وقد تجلى الإهتمام بالحاجيات الترفيهية للشباب في اعتباره حاجة اجتماعية، للخروج من الإطار الترفيهي الكلاسيكي ضمن الفضاءات المغلقة، إلى الإهتمام ببعث المنتزهات والفضاءات المفتوحة. "وفي ذلك سعي إلى التحرر من انغلاق الفضاءات الرسمية وتوظيف المحيط والبيئة لتنمية أنشطة جسدية جماعية وتلقائية من شأنها أن تساعد على التخفيف من حدة الوضعيات النفسية القلقة والمتوترة"[8]. مثلما عبر عن ذلك الدكتورالمنجي الزيدي رئيس الجمعية التونسية للدراسات حول ثقافة الشباب التي تخصصت في دراسة ومتابعة الممارسات الثقافية والترفيهية للشباب في تونس خلال تلك الفترة.
من خلال ربط بعض التصريحات الرسمية حول ما قد يولده الفراغ من تأجج للإيديولوجيا، نلمس الصراع التاريخي بين الحداثة والعلمانية في مواجهة الفكر الديني "المتطرف" بالبلاد التونسية. ونعني بهذا الوصف كل نشاط ديني خارج الإطار الرسمي ترى فيه السلطة خطرا على أهدافها الحداثية. "وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الصدام أن تقررت إعادة تنظيم إدارة الشعائر الدينية، بحيث تصبح تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية التي تحدد فلسفة وعدد أعوانها وتراقب طرق استغلال المساجد حتى لا توظف لغايات إيديولوجية أخرى"[9].
من خلال البحث ضمن أهداف السياسات العمومية بالبلاد التونسية، رصدنا هدفا أساسيا تمثل في محاربة الانغلاق الفكري الذي تواتر تناوله في الخطاب الرسمي. ولعل الاهتمام بالشباب كطاقة حيوية غايته محاولة احتوائه وتفريغ طاقاته ضمن البرامج الرسمية. وفي ذلك أيضا حماية له من الاستقطاب الديني أو الفكر المتطرف كما يعبر عنه النظام. ذلك أن الظرفية العالمية شهدت توترات وتهديدات إرهابية. كما أن وصول جماعات متطرفة إلى الوسائل التكنولوجية وتوظيفها لصالح غاياتها كان دافعا أمام زيادة الاهتمام بالشباب وتنويع أنشطته وملء أوقات فراغه وتأطيره ثقافيا منعا لاستقطابه.

---

[5] مداولات مجلس النواب، 11ديسمبر 2002، عدد13، ص 517
[6] المصدر السابق، ص 515
[7] منجي الزيدي، الدخول إلى الحياة، ص 132
[8] المرجع السابق، ص 132
[9] منصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، ص 151

فخلال ندوة عقدت سنة 2005 حول الممارسات الثقافية والترفيهية لدى الشباب، أشار وزير الثقافة والشباب والترفيه إلى "تأثير المضامين الثقافية في سلوكيات الفرد وفي توجيه الرأي العام"[10]. ما يمكن أن نستنتجه من هذا الخطاب هو سعي الدولة عبر وزارة الثقافة إلى استعادة دورها في التنشئة الثقافية للمجتمع، رغم ظهور منافسة شديدة من الداخل والخارج باعتبار اعتماد النموذج الليبرالي ضمن القطاع الثقافي والتفويت في المؤسسات الحكومية الثقافية التي كانت سندا في رسم الملامح الثقافية للمجتمع.

لقد "ركزت الوزارة في التنشيط الثقافي الشبابي على ما هو ترفيهي، وهو ما تراوحت تجسيداته بين الريفي (نوادي الشباب الريفي) مرورا بالعائلي والمدرسي (التنشيط الثقافي بالوسط المدرسي) والجامعي"[11]. كما اعتمدت ضمن هذا التوجه على دعم الجمعيات التي تهتم بالجانب الترفيهي للثقافة، وعلى دراسات إستشرافية تقوم بها بعض هياكلها المختصة للشباب والممارسات الشبابية وتحولات الثقافة الشبابية. كما أستفادت من المرصد الوطني للشباب الذي يتولى عقد الندوات الخاصة بالشباب.

اعتمدت الخطة الترفيهية الموجهة للشباب أساسا على إقامة مهرجانات شبابية يحضر ضمنها الأدب والفن والتنشيط، كما أفردت جائزة رئاسية لأدب الشباب، ونظمت رحلات مخفضة خاصة بالشباب. كما صادقت البلاد التونسية سنة 1997 على اتفاقية مؤسَّسة الشراكة الأورومتوسطية. تقوم هذه الشراكة على تطبيق برامج التبادل بين الشباب التونسي والشباب الأوربي بغرض التفاعل مع الثقافات الأخرى لدفع قيمة التسامح والتعايش اللذين مثلا هدفا من أهداف السياسات الثقافية الرسمية.

ظهرت مقاربة جديدة للتنشيط الثقافي والشبابي في إطار السياسات الخاصة بالشباب، فخرج التنشيط إلى فضاءات مفتوحة عوضا عن الفضاءات الكلاسيكية المغلقة. وذلك لتسخير وحدات تنشيط جماهيري متنقلة وتركيزها ضمن الأحياء السكنية ذات الكثافة العالية. "لقد جربت هذه الصيغة من التنشيط في بداية 2003 في الأحياء الشعبية في ولاية بن عروس جنوب العاصمة، وذلك في سعي إلى الاقتراب من شباب هذه المنطقة التي انتشرت في أوساطه بعض الظواهر السلبية التي ترجع إلى جانب أسباب اجتماعية واقتصادية أخرى، إلى حالة الفراغ التي تحيط بهذه الفئات، وتمثلت التجربة في برنامج أطلق عليه عنوان "شباب وفنون" تضمن عروضا فنية ذات مستوى فني جيد ومنوعات تنشيطية شبابية"[12].

أطلق على هذه التجربة اسم تجربة "ما بعد دور الثقافة"، لتتنقل الوحدات الخاصة بالتنشيط والترفيه إلى حيث يوجد الشباب لتقدم لهم المادة التنشيطية والترفيهية وتستغل الوقت الحر في التأطير. رغم أن هذه التجربة نجحت نسبيا في استقطاب الشباب إلا أن الطابع الرسمي لهذه التظاهرات مثل سببا من أسباب عزوف الشباب عن مثل هذه المادة الثقافية "الرسمية".

خلص الموقف الرسمي من الدراسات المتعلقة بدراسة واقع الشباب التونسي وميولاته، إلى أن العائلة والارتباط بها يمثلان السلطة القادرة على غرس عادات وثقافة شبابية بالنظر إلى أنها المؤطر الثقافي والاجتماعي الأول للفرد.

كما وقع العمل على أساس الهندسة الاجتماعية إلى خلق عادات استهلاكية لدى الشباب من خلال تقديم مادة ثقافية يغلب عليها الترفيه. إذ "تسعى الوزارة إلى أن تكون هذه المهرجانات حاملا من محامل الترفيه الثقافي الذي يندرج في إطار الخطة الوطنية للترفيه. وذلك بتوفقها لإقامة معادلة بين الطابع الشعبي والميولات الجماهيرية والمضمون المتنوع المتوازن ذي المستوى الراقي.... كما تعمل الوزارة عبر مصالحها الجهوية على أن تواصل هذه التظاهرات القيام بدورها التنموي سواء باقترانها بخطة السياحة الثقافية أو بارتباطها بالخصوصيات الاقتصادية المحلية"[13]

صدرت قرارات تشريعية تشجع على ولوج الخواص مجال الترفيه باعتباره سوقا استهلاكية شبابية واعدة، على غرار القرار الصادر بتاريخ 21-06-2001 والمتعلق بإصدار كراس شروط خاص بتنظيم الأنشطة

---

[10] الندوة الوطنية حول الممارسات الثقافية والترفيهية لدى الشباب: استقراء وتوصيات، مقال نشر في جريدة الشروق بتاريخ 18-06-2005

[11] منير السعيداني، مقدمة كتاب إستحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية، ص 5 http://mounidani.blogspot.com/2008/09/blog-post_05.html

[12] منجي الزيدي، الدخول إلى الحياة، ص 133

[13] خمسة عقود من العمل الثقافي، 1990، ص 132

الترفيهية للشباب والطفولة. بالإضافة إلى الأمر عدد 910 لسنة 1995 المؤرخ في 22 ماي 1995 المتعلق بإحداث مجلس وطني للأنشطة الصيفية وضبط مهامه وتركيبته وطرق سيره. وهو تمش نحو تركيز الهيكلية الجديدة وتنظيمها ضمن رهانات السياسات الثقافية التونسية.
بدت إستراتيجية الوزارة معتمدة على الأنماط الجمعياتية في تفعيل برنامج الترفيه الشبابي. ويعود ذلك في تقديرنا إلى عزوف الشباب عن الممارسة السياسية وكل ما هو رسمي. كما اتخذ تشجيع قطاع الترفيه بعدا آخر وسم المرحلة الثقافية. فجعلت الثقافة سندا للتنمية وانخرطت البلاد التونسية منذ 1988 في العقد العالمي للتنمية الثقافية. حيث بات الترفيه الصناعة الرابعة في البلدان المتقدمة، من خلال "ترسيخ ثقافة الترفيه داخل المجتمع التونسي وذلك بدفع عجلة الاستثمار في هذا المجال بمزيد التحفيز على بعث فضاءات ترفيهية في مختلف تراب الجمهورية"[14].
بدا المشروع الشبابي منحصرا ضمن أنشطة محدودة كالتنشيط والمهرجانات. وأبتعد عن تنويع واستحداث الأساليب المعاصرة للترفيه. فقد "بقيت وزارة الثقافة في أغلبية آدائها وزارة المهرجانات الموسمية بالأساس مع ما يشوب تلك المهرجانات في أغلب الأحيان من ضعف في المستوى، فهي عامة مهرجانات ترفيهية ولا تهتم بالجانب التثقيفي المتمثل في تركيز الهوية والمحافظة عليها وفي توعية المواطن والسعي إلى الرفع من مستواه"[15].
كان الدافع الأساسي من بعث الخطة الوطنية للترفيه، ملاحظة بروز ظواهر الانحراف والجريمة ضمن الأحياء المهمشة التي تقع على تخوم العاصمة التونسية والتي يعتبر أغلب ساكنيها من النازحين من المناطق الداخلية الحالمين بمستقبل أفضل. غير أن الواقع أفرز صعوبات مادية واجتماعية إضافة إلى التغييب من المشاركة في الممارسة السياسية لتنحصر ضمن طبقة الأثرياء والمتنفذين. وتنامي الإحساس بالطبقية. حيث "تؤثر زيادة الاستبعاد الاجتماعي على توزيع وحجم التوجهات الجماعية. (...) ضمن منطقة هامشية من الأقليات المستبعدة التي لا يسمح لها بالمشاركة في المؤسسات الاجتماعية، والتوجهات الجماعية ونماذج التفاعل التي يمكن أن تنمو داخل هذه المجموعات، كما في قلب المجتمع ككل، "عقلية الإقصاء"[16].
فعقلية الإقصاء بدت متفشية من حيث استبعاد الشباب عن كل قرار وتفشي المحسوبية والنقمة الشعبية على الانتهازية السياسية. بالإضافة إلى إشكاليات التشغيل الملحة التي باتت كابوسا يؤرق الحكومة. والسبب في ذلك "قصور المنوال التّنموي التّونسي والهشاشة الهيكلية للاقتصاد خاصة على مستوى التّنافسيّة والتّشغيل وضعف مساهمة الإنتاجيّة في النّمو وارتكازه على القطاعات ذات القيمة المضافة المتواضعة والمشغّلة لليد العاملة ضعيفة التّكوين، إضافة إلى اشتداد حدّة التّفاوت الجهوي وتفشي ظاهرة التّجارة الموازية والتّهريب وضعف مستوى الاستثمار الخاص والاتكال الكلّي على الجباية والماليّة العموميّة والتّدخل المباشر للدّولة للتّشغيل والاستثمار وتحقيق النّمو"[17].
تزايدت وتيرة العنف لدى الشباب ضمن المناطق المهمشة اقتصاديا واجتماعيا ذات الكثافة السكانية العالية أين تفشت "ثقافة الشارع". ذلك "أن إنتاج ثقافة الشارع تكشف عن الظروف الاجتماعية والعنف الاقتصادي والهيكلي الكارثي الذي يعيش ضمنه الشباب، إنهم ينتمون إلى أجيال الضحايا، دون مستقبل، في تناقض تام مع الأهداف المعلنة والخطابات الحكومية وغالبا ما يكونون ضد الدولة ومجتمعاتهم التي يعيشون ضمنها"[18]. لذلك حاولت الحكومة من خلال إستراتيجيتها احتواء فئة الشباب من خلال تتبع التغيرات

---

[14] الاستثمار في الترفيه ممكن، مقال نشر بجريدة الإعلان بتاريخ 23-12-2009
[15] مداولات مجلس النواب-عدد 21- جلسة يوم الإثنين 21 ديسمبر 1998، ص 1166
[16] KARSTEDT, Susanne. « Individualisme et violence : modernisation extrême ou re-traditionalisation de la société ? Une comparaison interculturelle », *Déviance et Société*, Vol. 29 (2005/3), p.282
[17] http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=38&a=151695
[18] BIAYA, Tshikala K. « Jeunes et culture de la rue en Afrique urbaine. (Addis-Abeba, Dakar et Kinshasa) », *Politique africaine*, N° 80 (4/2000), p.22

الثقافية لهذه الفئة ودراسة كل الظواهر المستجدة لاحتواء الوضع الشبابي بالنظر إلى "الشباب كفاعل سياسي"[19] له وزنه في المشهد الاجتماعي والسياسي.
بدت تجربة دمج قطاع الثقافة والشباب والترفيه، تجربة ناجحة إلى حد ما. اذ تم الخروج بالتنشيط من أطره التقليدية إلى الإطار المفتوح لملاقاة الشباب، غير أن الإشكاليات الرئيسية ضمن هذه الخطة برأينا، تكمن في عدم التوافق بين الأهداف والواقع الشبابي. ليبقى الترفيه دون أثر أو جدوى في التغير الاجتماعي كما أنه مشروع نأى بنفسه عن معالجة الإشكاليات الحقيقية للشباب. ذلك أن "مفهوم الترفيه مفهوم شديد الخطورة، إذ تتمثل الفكرة الأساسية للترفيه في أنه لا يتصل من بعيد أو قريب بالقضايا الجادة للعالم. وإنما هو مجرد شغل أو ملء ساعة من الفراغ"[20]. فالترفيه في بعده الاجتماعي نشاط كمالي بعد استيفاء الحاجيات الأساسية للفرد. غير أنه ضمن هذه السياسة تجاوز الضروريات كالإدماج والتشغيل والعنف وأسبابه والفقر والتهميش...، ليغدو إيديولوجيا ترمي إلى تغييب الشباب وإبعاده عن الوعي بالإشكاليات الجادة. بالإضافة إلى أن التنمية البشرية في بعدها الحقيقي لا يمكن أن تعتمد على الترفيه بقدر اعتمادها على تكوين الفرد معرفيا وتمكينه من المهارات التقنية ليحل إشكالياته الحقيقية.
بعد أن تتبعنا مسار السياسات الشبابية في فترة ما قبل الثورة وكشفنا أهم ملامحها التي قامت على هيمنة المقاربة القائمة على الاحتواء والضبط حيث اقتصر دور الشباب على المشاركة المحدودة في أنشطة ذات طابع ترفيهي دون تمكين فعلي أو إشراك حقيقي في المجال العام، غير أن الثورة مثلت منعطفا بنيويا أعاد مساءلة موقع الشباب داخل السياسات العمومية، باعتباره فاعلا اجتماعيا ساهم في إعادة تشكيل المجال العمومي. ومن ثم تبرز دراسة المجال الشبابي بعد الثورة كمدخل أساسي لفهم التحولات التي طرأت على التصورات الرسمية تجاه الشباب وحدود الانتقال من منطق الرعاية إلى منطق المشاركة والتمكين .....

خصائص المجال الشبابي بعد الثورة

التحولات الاجتماعية:

شهدت وضعية الشباب التونسي بعد الثورة تحولات عميقة، اتسمت بظهور الإشكاليات الحقيقية للشباب من خلال الاحتجاجات الاجتماعية فطفت على السطح إشكاليات كارتفاع معدلات البطالة وتنامي مشاعر الإحباط والإقصاء الاجتماعي، مما عسر اندماجهم داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية، وفي المقابل، عرف المجال الشبابي تطورا ملحوظا في أدوات التعبير الرقمي وآليات التواصل والتعبير عبر الفضاء الافتراضي، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي فضاءات بديلة للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية، وإعادة تشكيل الوعي والهوية الشبابية وقد أكدت الدراسات السوسيولوجية الحديثة أن تداخل هذه الظواهر جعل فئة الشباب فئة اجتماعية شديدة التأثر بالتحولات البنيوية، بما يستوجب صياغة سياسات عمومية واضحة ومتكاملة قادرة على الحد من التهميش وتعزيز المشاركة والاندماج الفعلي في مسار التنمية.

أدوار الشباب في المجال العام:

أفرزت التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد التونسية بعد ثورة 2011 بروز أدوار جديدة داخل المجال العام، حيث انتقلت هذه الفئة من موقع التهميش إلى موقع الفاعل الاجتماعي، فقد شهدت تلك الفترة إقبالا ملحوظا في تكوين الجمعيات الشبابية والانخراط في الحملات التطوعية والتضامنية خاصة في مجالات التنمية المحلية والبيئة والعمل الاجتماعي وهو ما ساهم في تعزيز قيم المواطنة الفاعلة. كما لعب الشباب دورا متزايد الأهمية في صناعة الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي والفضاءات الرقمية وهو ما أسهم في إعادة تشكيل أنماط المشاركة والاحتجاج خاصة في إطار الحركات الاحتجاجية الشبابية ذات الطابع الشبكي واللامركزي. وفي هذا السياق يشير علم الاجتماع إلى تشكل ما يعرف بالمجال

[19] Ibid, p12

[20] هربرت.أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة 243 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1999)، ص 114

العمومي الشبابي وهو فضاء للتواصل والمداولة في القضايا العامة، مما أتاح للشباب إمكانيات أوسع للتعبير عن مطالبهم وممارسة الضغط الرمزي على أصحاب القرار
واستجابة لهذه الديناميكية الجديدة، عملت وزارة الشباب والرياضة في تونس على بلورة إستراتيجيات وطنية تهدف إلى إدماج الشباب في الحياة العامة وتعزيز مشاركتهم المدنية من خلال تطوير دور "دور الشباب" كمؤسسات للتأطير والتنشئة المواطنية إلى جانب تشجيع المبادرات الشبابية المحلية وبرامج القيادة والتطوع بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية التي اتسمت بتعقد الرهانات الاجتماعية والاقتصادية.

إصلاح مؤسسات الشباب:

في إطار إعادة صياغة السياسات الشبابية في تونس بعد الثورة، اتجهت الدولة إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات المؤسسية التي استهدفت بالأساس مؤسسات الشباب وعلى رأسها دور الشباب باعتبارها أحد الفضاءات التقليدية لتأطير الفئة الشبابية وقد تمثل هذا التوجه في العمل على تحديث البنية الوظيفية لدور الشباب وإحداث فضاءات شبابية جديدة مخصصة لاحتضان المبادرات والتعبيرات الشبابية، في سعي لتجاوز النموذج الكلاسيكي القائم على التنشيط الترفيهي نحو نموذج أكثر انفتاحا وتعددا في الوظائف. كما تم إدخال مفهوم الريادة ضمن البرامج الشبابية في محاولة لربط الفضاء الشبابي بقيم المبادرة والابتكار والاعتماد على الذات انسجاما مع التحولات الاقتصادية ومتطلبات سوق الشغل.
هدفت هذه الإصلاحات إلى جعل الفضاء الشبابي أكثر حرية. وأكثر انسجاما مع اهتمامات الجيل الجديد خاصة في مجالات الثقافة الرقمية والعمل المدني والمشاريع الناشئة، غير أن محدودية الموارد وهيمنة المقاربة القطاعية حالت دون تحويل هذه المبادرات إلى سياسات شاملة ذات أثر مستدام. مما يعكس استمرار التحدي القائم بين منطق الإصلاح المؤسسي ومتطلبات الإدماج الفعلي للشباب في مسارات الثورة.
لا يمكن مقاربة السياسات الشبابية في تونس بعد الثورة دون الإقرار بتعدّد أوضاع الشباب واختلاف تجاربهم، وهو ما يُحيل إلى مفهوم تعدّد الشباب .(Plurality of Youths)فالشباب ليس كتلة متجانسة، بل يتوزّع بين شباب الجهات الساحلية والداخلية، وشباب مدمج اقتصاديًا وآخر يعاني من الإقصاء والتهميش. وفي هذا السياق، تسمح مفاهيم رأس المال الاجتماعي والثقافي لدى بيير بورديو بفهم الفوارق الجهوية في النفاذ إلى الفرص.
في إطار معالجة الإشكاليات الاجتماعية التي ظهرت في تلك الفترة، والتي كشفت عن تفاوت تنموي مزمن بين شباب المناطق الساحلية وشباب مناطق الداخل حيث يعاني شباب المناطق المهمّشة من ضعف الاعتراف الرمزي ومحدودية شبكات الدعم.رغم تعدّد البرامج المعلنة. ويكشف هذا المعطى عن فجوة بين الأهداف المعلنة للسياسات الشبابية ونتائجها الفعلية على مستوى العدالة المجالية.. سعت الوزارة إلى معالجتها عبر تطوير مجموعة من البرامج والمبادرات الميدانية لتخفيف التفاوت كتطوير دور الشباب وإعادة تأهيلها لتكون فضاءات للتنشئة والابتكار التي تهدف الى ربط الاواصر بين السلطة السياسية والمحلية على غرار تجربة المجالس الشبابية البلدية، غير أن هذه التجربة توقفت بعد توقف الدعم التقني والمادي من الوزارة وهو ما يطرح إشكالية استدامه المشاريع الشبابية الجهوية.

برامج التمكين الاقتصادي:

وفي إطار السعي إلى الاستجابة للإشكاليات التي ميزت الوضع الشبابي خلال المرحلة الانتقالية ولا سيما ارتفاع معدلات البطالة وضعف الإدماج الاقتصادي، ظهرت مجموعة من البرامج والأليات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للشباب ضمن برنامج وزارة الشباب والرياضة في محاولة لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة وتحويل الشباب من طالبي شغل إلى باعثي مشاريع. من بين هذه المشاريع رواد الأعمال الشباب الناشئون المندرجة ضمن برامج الوزارة في بعض الجهات مثل صفاقس والتي هدفت إلى تشجيع الإبداع ودفع الابتكار لدى الشباب عبر دعم أفكار المشاريع، بغاية ربط البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي.
كما دفعت الوزارة في تلك الفترة نحو التبادل الشبابي ومشاركة الشباب في برامج التكوين الدولي بغاية إحداث التغيير الاجتماعي ضمن هذه الفئة. كذلك تم إطلاق مبادرة Maghroum in، في إطار الشراكة

مع الإتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تعزيز اندماج الشباب في الحياة المجتمعية والاقتصادية من خلال الثقافة والرياضة.
ضمن هذا السياق، استضافت الوزارة عدة فعاليات إقليمية كمنتدى الشباب العربي لعام 2019 بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي جمع أكثر من 250 مشاركا من الشباب وصناع القرار وفتح أفاقا للتبادل والتشاور حول القضايا الشبابية على مستوى المنطقة
بالإضافة إلى ذلك أسهمت سياقات التعاون والتبادل الدولي خلال هذه الفترة في تطوير برامج تدعم الاندماج الاجتماعي للشباب المعرضين للعنف والتهميش، في هذا السياق يتنزل كذلك البرنامج المشترك مع منظمة generation for peace الذي إنطلق سنة 2016، الذي ركز على القدرة على المقاومة السلوكية الإيجابية من خلال الرياضة والفنون في الجهات الأكثر هشاشة شمل هذا البرنامج عدة ولايات داخلية في تونس لمقاومة ميل الفئات الشبابية للسلوك العنيف.
شكلت هذه المبادرات رغم عدم استمرارها بعد انتهاء الدعم المؤسسي خطوات مهمة على درب إعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات العمومية وتقريب الخدمات والفضاءات من الجهات.
في هذا الإطار تم في الفترة بين 2020 و2021 إلحاق ملف التكوين المهني والتشغيل بوزارة الشباب والرياضة، في محاولة لاعتماد مقاربة أكثر تكاملا بين التأطير الاجتماعي للشباب وعمليات التكوين المهني والتشغيل، غير أن هذا الإدماج الذي دام حوالي ثمانية عشر شهرا، لم يفض إلى نتائج واضحة، إذ ظل التدخل محكوما برؤية قطاعية أي معالجة قطاع الشباب ضمن حدود قطاع إداري واحد، أعادت نفس البرامج والآليات التقليدية دون قدرة فعلية على تفعيل التنسيق الفعلي بين السياسات الشبابية والتكوين المهني. وهو ما دفع الجهات السياسية إلى إعادة ملف التكوين المهني والتشغيل إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني في أكتوبر 2021 مع تشكل حكومة جديدة.
تبرز هذه التجربة محدودية المقاربة المعتمدة حيث تم الاكتفاء بإدماج شكلي دون إرساء تنسيق حقيقي في السياسات والبرامج مما كشف عن قصور أليات التنفيذ وعدم وضوح لرؤية الإستراتيجية وهو يظل أحد التحديات المركزية للسياسات الشبابية في تونس.

السياسات الأمنية ومكافحة التطرف:

في ظل تغيير للمشهد السياسي في عدد من بلدان العالم ظهرت حركات متطرفة تستقطب الشباب نحو بؤر التوتر والتطرف العنيف والإرهاب. وهو ما دعا وزارة الشباب والرياضة في إطار تكاتف الجهود للسيطرة على هذه الظاهرة إلى تبني مقاربات وسياسات وقائية كوضع برامج للتربية على المواطنة في إطار إدماج الشباب في مشاريع ثقافية واجتماعية تعزز السلم الاجتماعي وتبعدهم عن الأطر المتشددة ومن هذه المبادرات برنامج التربية على المواطنة الذي أطلقته الوزارة بالشراكة مع جمعيات مدنية في عدد من الجهات حيث تم بعث نوادي للتربية على المواطنة في 39 مؤسسة ب 16 جهة في تونس تستهدف الشباب في سن 15 إلى 19 عاما يهدف إلى تعميق قيم المشاركة المجتمعية واحترام حقوق الإنسان والتأكيد على الانفتاح على التنوع الثقافي والتعددي تعنى بتقوية مناعة الشباب ضد خطاب التطرف من ذلك برنامج « Youth Resolve » بالشراكة مع منظمة Generation for peace الذي عمل منذ 2016 على تقوية مرونة الشباب عبر أنشطة الرياضة والفنون في ولايات عديدة محددة كجهات معرضة لخطر التطرف وذلك عبر تفعيل التفاعلات بين الأسر المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز بدائل إيجابية عن خطاب العنف.
وقد مكنت هذه التدخلات من إنشاء فضاءات لنقاش والحوار داخل دور الشباب والمراكز المحلية حيث تستخدم الرياضة والفنون والأنشطة الثقافية كأدوات للتعبير البناء بدلا من التطرف وهو ما يتماشى مع التوجه الوقائي الذي يركز على العلاقات الاجتماعية الإيجابية بدل المعالجات الأمنية البحتة.
رغم الخطاب الرسمي الذي رافق السياسات الشبابية في تونس بعد سنة 2011، والقائم على مفاهيم المشاركة والتمكين والمواطنة، فإنّ الممارسة الفعلية كشفت عن استمرار جزئي لمنطق الدولة الراعية، وإنْ بأدوات جديدة. ففي ضوء نظرية المجال العمومي لهابرماس، يمكن اعتبار انخراط الشباب في الاحتجاج والعمل الجمعياتي مؤشّرًا على توسّع الفضاء العمومي الشبابي، غير أنّ هذا التوسّع لم يُقابله

دومًا إدماج فعلي للشباب في دوائر صنع القرار. كما تُظهر مقاربة التمكين لدى الإقتصادي الهندي أمارتيا أنّ عديد البرامج الشبابية ركّزت على توفير موارد ظرفية، دون إحداث تحوّل عميق في قدرات الشباب أو ضمان استدامة إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما حدّ من نجاعة هذه السياسات، خاصة في الجهات الداخلية.

يُظهر تحليل السياسات الشبابية بعد الثورة أنّ التحول لم يكن قطيعة تامة مع النموذج السابق، بل اتّسم فعلى الرغم من تجديد الخطاب وإدخال مفاهيم المشاركة والريادة، ظلّت **.بمنطق الاستمرارية المعدّلة** آليات التدخل العمومي محدودة الفاعلية، ومركّزة على البرامج قصيرة المدى. ويُبرز هذا المعطى حدود الانتقال من منطق الاحتواء إلى منطق التمكين، ويؤكد الحاجة إلى إعادة التفكير في السياسات الشبابية ضمن رؤية شمولية أكثر اندماجًا واستدامة.

الخاتمة.

سعى هذا البحث إلى تحليل مسار السياسات الشبابية في تونس من خلال مقاربة سوسيولوجية نقدية، انطلقت من تتبّع خصائص التدخل العمومي قبل الثورة، وصولًا إلى تفكيك التحولات التي عرفها قطاع الشباب بعد سنة 2011. وقد بيّن التحليل أنّ الثورة مثّلت لحظة مفصلية أعادت مساءلة موقع الشباب داخل السياسات العمومية، حيث انتقل الخطاب الرسمي من منطق الاحتواء والتأطير إلى منطق المشاركة والتمكين، غير أنّ هذا التحول ظلّ في حدود إعادة الصياغة أكثر منه قطيعة جذرية مع النموذج السابق.

وأظهرت الدراسة أنّ السياسات الشبابية بعد الثورة اتّسمت بتعدّد البرامج وتنوّع الآليات، خاصة في مجالات المشاركة المدنية، والتمكين الاقتصادي، والوقاية ذات الطابع الاجتماعي، إلا أنّ نجاعة هذه السياسات ظلّت محدودة بفعل جملة من الإشكاليات الهيكلية، من أبرزها ضعف التنسيق بين المتدخلين، واستمرار التفاوتات الجهوية، وطغيان الطابع الظرفي على عدد من البرامج. كما كشفت المقاربة النظرية المعتمدة، لاسيما نظريات المجال العمومي والتمكين والإقصاء الاجتماعي، عن فجوة قائمة بين الأهداف المعلنة للسياسات الشبابية والنتائج الفعلية على مستوى إدماج الشباب في المجال العام.

ويُبرز البحث أنّ الشباب في تونس بعد الثورة لم يعد مجرّد فئة مستهدفة بالسياسات العمومية، بل أصبح فاعلًا اجتماعيًا أسهم في إعادة تشكيل الفضاء العمومي، غير أنّ هذا الدور لم يُترجَم بعدُ إلى مشاركة مؤسساتية مستدامة في دوائر صنع القرار. وهو ما يطرح ضرورة إعادة التفكير في السياسات الشبابية ضمن رؤية شمولية تراعي تعدّد أوضاع الشباب، وتُدرج البعد الجهوي، وتقوم على مقاربة تشاركية فعلية تتجاوز منطق البرامج القطاعية المعزولة.

ختاما، لا يدّعي هذا البحث الإحاطة الشاملة بإشكالية السياسات الشبابية في تونس، بقدر ما يقدّم قراءة تحليلية نقدية تفتح آفاقًا لدراسات لاحقة أكثر ميدانية، تُنصت إلى تجارب الشباب أنفسهم، وتُقيّم أثر السياسات العمومية على المدى المتوسط والبعيد، بما يسهم في بلورة سياسات شبابية أكثر عدالة ونجاعة واستدامة.

قائمة المراجع:

1. إبن منظور، لسان العرب، بيروت، دراسات العرب، بيروت دراسات العربي. د.ت. ص 257
2. محمد سيد فهمي وأمل محمد سلامة، إدارة الأزمة مع الشباب. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2021، ص130
3. منى اليحياوي، كيف تبدو علاقة الشاب التونسي بالمجال الثقافي والترفيهي.. وماذا يقول بشأن التحديات التي تواجهه في هذا المجال؟ تزامنا مع الحوار المفتوح مع الشباب، مقال نشر بجريدة الصباح بتاريخ 09-04-2008.
4. منجي الزيدي، الدخول إلى الحياة، منشورات تبر الزمان، 2005.
5. منصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس، دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1988.
6. منير السعيداني، مقدمة كتاب إستحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية، ص 5http://mounidani.blogspot.com/2008/09/blog-post_05.html
7. خمسة عقود من العمل الثقافي، 1990.
8. هربرت.أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة 243 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1999).

9. KARSTEDT, Susanne. « Individualisme et violence: modernisation extrême ou re-traditionalisation de la société? Une comparaison interculturelle », *Déviance et Société*, Vol. 29 (2005/3),
10. BIAYA, Tshikala K. « Jeunes et culture de la rue en Afrique urbaine. (Addis-Abeba, Dakar et Kinshasa) », *Politique africaine*, N° 80 (4/2000), p.22

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **NAJSP** and/or the editor(s). **NAJSP** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.